التسجيل مستمر حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الأربعاء المقبل

مرشح واحد في اليوم السادس لانتخابات «البلدي» يصل بأعداد المتقدمين إلى 34

كتب فارس العبدان

تقدم المترشح ناصر علي حسين عباس بلوشي بأوراق ترشحه الى الادارة العامة لشؤون الانتخابات بوزارة الداخلية أمس، للمشاركة في انتخابات المجلس البلدي الـ11 في اليوم السادس من فتح باب الترشح الى تلك الانتخابات المقررة في السادس من يوليو المقبل.

وبتقدم المترشح بلوشي باوراقه الى تلك الانتخابات «عن الدائرة الرابعة» يكون اجمالي عدد المتقدمين 34 مترشحا منذ فتح باب الترشح في الثالث من يونيو الجاري والمستمر حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الاربعاء الموافق 12 الجاري.

أكد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي ناصر البلوشي أن الخطوة التي جعلته يترشح لهذه الانتخابات هي المشاكل الكثيرة التي نعيشها يوميا مثل الزحمة والضغط المروري على الشوارع وتردي مستوى البنية التحتية للعديد من المشاريع الموجودة في البلد والمسئول عنها وزارة الأشغال، مبينا أن من ابرز تلك المشاكل أيضا المباني التي تحولت إلى نظام تجاري واستثماري مثل منطقة الجابرية والتي أصبحت دولة داخل دوله جراء التجاوزات الموجودة بداخلها، مشيرا إلى أن منطقة قرطبة تتجه إلى أن تكون جابريه أخرى.

وحول موضوع عقود النظافة قال البلوشي أن العقود موجودة لكن الرقابة مفقودة ولا توجد هناك ضبط للجودة وعدم التقيد بالسلامة للعاملين في هذه الجهات كعمال النظافة في البلدية وكذلك العاملين في ما يخص الوجبات الغذائية، مطالبا برقابه صارمة من جهاز البلدية حول هذا الشان.

وتطرق إلى موعد الانتخابات خلال الفترة الصيفية والتي تسبق شهر رمضان ببضعة أيام، خاصة أن الناس تعيش خلال هذه الفترة من السنة أجواء حارة جدا، مطالبا بوضع خطط وأولويات للتخفيف على الناخبين كي يشاركوا في هذه الانتخابات.

واستغرب استبعاد العديد من المناطق خلال الانتخابات الحالية وعدم تمكين المرشحين من التصويت وهناك ما يقارب 55 الف من الناخبين والناخبات لا يحق لهم التصويت بسبب سكنهم في مناطق لم تدخل مناطقهم ضمن كشوف المجلس البلدي ، مطالبا بوضع حد لمثل هذه الأمور والتنسيق لذلك وعمل خطه محكمه وتطبيقها على ارض الواقع.

وتحدث البلوشي عن إطلاق التسميات على الشوارع ، موضحا أن بعض تلك الشوارع لا تليق بالأسماء التي اطلقت عليها بسبب عدم الاهتمام بها من قبل الجهات الحكومية المختصة ووضع تلك الشوارع سيئ ، مطالبا بان يكون إطلاق الأسماء وفق معايير خاصة.

وهاجم أعضاء المجلس البلدي خلال الفترة الماضية حيث قال أين هم عن موضوع اللحوم والأغذية الفاسدة وغيرها، واصفا أدائهم تجاه هذه القضايا بالخمول، مطالبا أن تكون هناك مراقبه على أدائهم ومحاسبتهم من قبل الناخبين، متمنيا أن لا تكون وعودهم مجرد كلام.

وامتدح الجهود التي يقوم بها الوكيل المساعد للمرور بوزارة الداخلية اللواء عبدالفتاح العلي في تطبيقه للقانون ومساهمته في حل المشكل المرورية والازدحامات الناتجة عنها.

البلوشي: استمرار المشاكل اليومية للمواطن هو الخطوة التي دفعتني للترشح في الانتخابات

عقود النظافة موجودة لكن الرقابة مفقودة ولا توجد ضوابط للجودة أو تقيد بسلامة العاملين

ناصر البلوشي يقدم أوراق ترشحه (تصوير: أحمد المهلهل)

توعد مروجي المواد الغذائية غير المطابقة للاشتراطات الصحية

الصبيح : البلدية بالمرصاد لمستغلي انتخابات البلدي

حملات البلدية مستمرة للقضاء على المخالفين

الحملات تستهدف جميع مناطق المحافظات

أعلن مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح عن تشديد الرقابة على جميع شركات التجهيزات الغذائية خلال فترة انتخابات البلدي بهدف التصدي لمحاولات البعض من استغلال المناسبة في ترويج مواد غذائية غير مطابقة للاشتراطات الصحية أو كونها غير مطابقة للمواصفات القياسية الكويتية، مؤكدا أن البلدية مستمرة بحملاتها التفتيشية إلا أنه يتم تصعيدها لتصل إلى ذروتها في مثل تلك المناسبات.

وقال الصبيح في تصريح صحافي أن البلدية ستكثف من حملاتها على جميع الشركات الغذائية التي تتعامل مع المقرات الانتخابية إلى جانب التأكد من حصول العاملين فيها على الشهادات الصحية من أجل المحافظة على صحة وسلامة المواطنين، مشيرا إلى أن فرق المفتشين ستتعامل مع جميع المخالفات والتجاوزات بكل حزم وطبقا للوائح وأنظمة البلدية على مختلف الأصعدة.

إشادة وعلى خلفية الأعمال الرقابية التي قام بها جهاز فريق الطوارئ التابع لبلدية محافظة الأحمدي من خلال تمكنه من غلق 5 أنشطة غذائية غلقا إداريا أشاد الصبيح بجهود رئيس وأعضاء الفريق على ما حققوه من إنجازات متواصلة وسعيهم الدائم للتصدي للتجاوزات والمخالفات مما إستحق عليها الإشادة إلى جانب دعمنا لكل المخلصين من أبناء البلدية، داعيا الجميع للعمل بروح الفريق الواحد، مقدراً بكل الاحترام والإعجاب جهود مفتشي البلدية بكافة مواقعهم والتغيير الإيجابي الكبير الذي أسهم في الارتقاء بالمعايير الصحية في المرافق الخدمية ذات الصلة بالمجتمع والذي انعكس بصفة إيجابية من أجل الحفاظ على صحتهم وسلامتهم.

بدوره كشف رئيس فريق طوارئ الأحمدي مشعل أبا الصافي خلال ترأسه للحملات الميدانية الشاملة عن غلق 5 أنشطة غذائية مشهورة على مستوى المحافظة منها 4 مطاعم وأحد الأسواق الغذائية، لافتاً إلى أن سبب غلقها يعود إلى ما تم ضبطه من مخالفات جسيمة تعرض صحة المستهلكين للخطر المتمثلة بوجود الصراصير والحشرات الزاحفة بالقرب من المواد الغذائية وفي أرضية تلك الأنشطة بشكل كثيف، مشيراً إلى أن فريق المفتشين تمكن من تحرير 7 مخالفات شملت عدم التقيد بقواعد النظافة العامة في أماكن تداول الأغذية، تداول مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي، ، فتح وإدارة محل بترخيص صحي منتهي الصلاحية إلى جانب إقامة إعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص من البلدية.

أبا الصافي: أغلقنا «5» أنشطة غذائية مشهورة وحررنا 7 محاضر في حملة بالأحمدي

استمرار وأضاف أن الحملات التفتيشية تأتي بدعم من رئيس القطاع المهندس فيصل صادق خلف ومتابعة مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فهد دغيم العتيبي، مشيراً إلى أن قرارات الغلق الإداري حملت الأرقام 56، 57، 58، 59 و60 /2013 نظراً للمخالفات الجسيمة التي تم ضبطها، لافتاً إلى أن صحة وسلامة المستهلكين فوق كل إعتبار إلى جانب إستمرار تنفيذ الحملات التفتيشية على جميع الأنشطة الغذائية وأخذ العينات العشوائية من مختلف المواد الغذائية وفحصها مخبرياً بهدف التأكد من صلاحيتها للإستهلاك الادمي طبقاً للآلية المعتمدة للفريق كما أن جميع المواد الغذائية المتداولة والمعروضة للبيع تخضع للرقابة الدورية من خلال عمليات التفتيش للمحلات والأسواق الغذائية التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة.

مرشح الثانية أكد أنه سيواصل مسيرته الإصلاحية

مهلهل الخالد: لدينا الإمكانات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد

مهلهل الخالد

توفير الأراضي اللازمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوزيعها على أصحاب الطلبات

اكد مرشح الدائرة الثانية لعضوية المجلس البلدي مهلهل الخالد بانه سيواصل مسيرته الاصلاحية وتحقيق الانجازات التي تصب في مصلحة البلاد واهلها من خلال اقرار المشاريع التنموية والحكومية والقطاع الخاص، وتوفير الاراضي اللازمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوزيعها على اصحاب الطلبات الاسكانية.

وقال الخالد في تصريح صحافي انه خلال عضويته في المجلس الماضي استطاع مع زملائه الاعضاء تعديل العديد من اللوائح والانظمة التي تسهل الاجراءات على المراجعين، بالاضافة الى تغليظ العقوبات ضد المتجاوزين على القوانين واللوائح وخصوصا المتعلقة بقضية الاغذية الفاسدة، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن 100 الف وحدة سكنية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

واضاف الخالد بان هناك الكثير من القضايا التي تبناها خلال الفترة الماضية واستطاع ايجاد الحلول لها سواء من خلال اصدار القرارات اللازمة بذلك او من خلال اقامة ورش عمل داخل المجلس البلدي مشيرا الى ان من ابرز القضايا التي تبناها هي الكشف عن بيع الشقق في مناطق السكن الخاص والتي تعتبر من اخطر القضايا اضرارا بالمواطنين الراغبين في شراء هذه الشقق والتي تعتبر مخالفة للانظمة واللوائح التي لا يمكن لأصحابها مستقبلا بيعها.

وأوضح الخالد ان تجميل المدينة كان من اولوياته حيث تم تقريبا الانتهاء من عملية تجميلها وسيتم عمل افتتاح رسمي لمنطقة الاسواق قريبا اضافة الى العمل على التعاون مع وزارة الكهرباء والماء من اجل وضع المحولات الكهربائية تحت الارض.

وقال انه ومن خلال ترؤسه للجنة محافظة العاصمة فان جميع الطلبات والمشاريع المعروضة على اللجنة تم انجازها حيث تم اتخاذ القرارات المناسبة بحق هذه المعاملات والتي بلغ عددها حوالي 300 معاملة منها 57 للأفراد و 33 للقطاع الخاص و 210 للقطاع الحكومي مشيرا الى الموافقة على 203 معاملة ورفض 14 واحالة 83 للجهاز التنفيذي لإعداد الدراسات اللازمة بشانها.

واعتبر الخالد ان اقتراحه ونائب رئيس المجلس السابق شايع الشايع بعدم دخول السيارات الى منطقة الاسواق باستثناء سيارات الاطفاء والإسعاف كان مميز لأنه افسح المجال للراغبين في المشي بالتمتع بالتسوق في هذه المنطقة الحيوية في البلاد، اضافة الى عمل مقاهي راقية في ساحة الصفاة وتخصيص موقع لإقامة مشروع دار الاوبرا.

أكد أن التجربة زرعت بذور العمل السياسي الديمقراطي لدى أهل الكويت رغم بساطة المجتمع

الغنيم: عام 1930 كان الفرصة الأولى للكويتيين لاختيار أعضاء «البلدي» عبر الانتخابات

قال الباحث والكاتب في تاريخ الكويت الدكتور يعقوب الغنيم ان نشاة بلدية الكويت في عام 1930م كانت الفرصة الأولى للكويتيين لممارسة التجربة الديمقراطية حيث اختاروا اعضاء للمجلس البلدي عبر الانتخابات.

واكد الغنيم في تصريح لـ«كونا» أمس ان هذه التجربة زرعت بذور العمل السياسي الديمقراطي المنظم عبر الاقتراع لدى اهل الكويت رغم بساطة المجتمع الكويتي حينئذ.

وبين ان تجربة الكويت الاولى في انتخابات البلدية ادت الى الاستفادة منها في انتخاب اعضاء مجالس الادارات الحكومية وأسست لارساء اول لبنة لبناء المجتمع المدني وساهمت ليس فقط في تنمية المجتمع بل في عملية التطوير والاصلاح.

وعن نشاة بلدية الكويت قال ان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي كان من المتحمسين لفكرة إنشاء بلدية في الكويت وتبنى هذه الفكرة بعد زيارة قام بها للبحرين وطرحها على تجار الكويت فلاقت قبولا منهم ثم ناقشوها مع الراحل الشيخ احمد الجابر الصباح حاكم البلاد حينئذ الذي وافق على الفكرة.

وذكر ان المجلس البلدي شكل في ذلك الوقت اتجاها جديدا نحو مشاركة الكويتيين في إدارة البلاد ووضع الأسس الأولية للتنظيمات الجديدة للحكم والادارة وفي عام 1931 صدر قانون البلدية ونصت المادة الأولى منه على ان يتالف المجلس البلدي من اثني عشر عضوا اضافة إلى الرئيس.

واضاف ان المادة الثانية حددت ان يكون الرئيس من آل الصباح ويتم تعيينه من قبل الحاكم كما حددت المادة الثالثة من يحق لهم الانتخاب وحدد القانون مهام البلدية واختصاصاتها.

واشار الى انه تم تشكيل المجلس البلدي بعد إجراء الانتخابات عام 1932 من كل من يوسف بن عيسى القناعي ومشعان الخضير الخالد وسليمان خالد العدساني وعلي السيد سليمان ومحمد احمد الغانم ونصف بن يوسف النصف وزيد سيد محمد واحمد معرفي وحمد الداود المرزوق ومرزوق الداود البدر ومشاري الحسين البدر ويوسف الصالح الحميضي وانتخب الأعضاء سليمان العدساني مديرا للبلدية وأسندت رئاسة الشرف إلى الشيخ عبدالله الجابر الصباح.

وقال الغنيم انه قبل نهاية الثلاثينات من القرن الماضي ظهرت وظيفة مدير البلدية ووظائف أخرى متصلة بها وتطورت مهام البلدية لتشمل العديد من الخدمات والامور الفنية وحددت في ذلك الوقت الشروط الاساسية للترشح لعضوية المجلس البلدي ونظمت عملية التصويت حيث حددت فترة الانتخابات بـ 12 يوما.

واوضح ان الشيخ احمد الجابر حاكم الكويت حينئذ وضع كل ثقله لتسهيل قيام البلدية بواجبها مشيرا الى ان انتخابات البلدية تلتها انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف وعززت تلك الانتخابات من الوعي الديمقراطي بين ابناء المجتمع الكويتي.

التجربة الأولى أسست لإرساء أول لبنة لبناء المجتمع المدني

د. يعقوب الغنيم

واشار الى انه نتيجة لزيادة الوعي والاطلاع واندفاع عجلة حركة التعليم والثقافة تطورت مهام البلدية وتعددت اختصاصاتها فكانت عبارة عن مجلس وزراء مصغر يقوم بمهام كل الوزارات في الوقت الحالي وكانت المهام بسيطة تتلاءم مع المجتمع الكويتي في تلك الفترة.

واضاف انه كانت للبلدية منذ نشاتها شخصية اعتبارية لها سلطتها وقوانينها ونظمها التي تطبق على جميع المواطنين ولقد كانت مؤسسة تتفاعل مع المجتمع وتلبي حاجاته ومطالبه.

وبين ان المجلس البلدي كان يقوم بدور التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة فيما يقوم مدير البلدية والجهاز التنفيذي بانجاز العمل ومع الأيام تطور هذا الجهاز التنفيذي ليتماشى مع التطور الذي شهدته البلاد واتسع ليتجاوب مع الازدياد المستمر في حاجات المجتمع والتوسع في أهداف البلدية.

ومن جانبه قال استاذ التاريخ الحديث في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية الدكتور موسى الخضبان في تصريح مماثل لـ «كونا» انه في عام 1938 تم انتخاب المجلس التشريعي الذي استمر 6 أشهر فقط حيث اصبح هذا المجلس مهيمنا مع مختلف مجالس الخدمات ومنها المجلس البلدي الذي قلت صلاحياته.

واضاف الخضبان ان بعض اعضائه اصبحوا اعضاء في المجلس التشريعي دون الجمع بين العضويتين وكان مجلس 1938 هو المرجع الأخير لقرارات المجلس البلدي.

وبين انه اعتبارا من عام 1940 ظهر الجهاز التنفيذي للبلدية وتطور الجهاز الاداري وظهرت وظائف جديدة في بلدية الكويت ومنها رئيس الكتاب ونائب المدير وهيئة للكشف على البيوت ورقابة دفاتر الحسابات والرسوم والضرائب وتطورت رواتب الموظفين وشكلت في عام 1947 لجنة للنظر في جداول رواتب الموظفين.

وقال انه في عام 1950 حينما تولى حكم البلاد الشيخ عبدالله السالم رحمه الله وظهرت معه الدخول البترولية المرتفعة واتجاهه لبناء الكويت بناء عمرانيا وقانونيا وإداريا قرر تأسيس العديد من المجالس التي تأخذ على عاتقها تطوير الكويت وتنفيذ البرامج العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

واوضح ان هذا المجلس كان بمنزلة اول جهاز للتخطيط المركزي في الكويت وقد قلص مجلس الانشاء صلاحيات المجلس البلدي بل واصبح بعض اعضاء المجلس البلدي اعضاء في المجلس الجديد مشيرا الى صدور مجموعة من القوانين المنظمة للعمل البلدي منها قانون سنة 1954 الذي اعطى البلدية أهمية وكذلك نظم العمل الاداري والفني فيها.

واضاف أن البلدية أصبحت وفقا لهذا القانون شخصية حكيمة ذات استقلال مالي وظهرت وظيفة رئيس البلدية ووظيفة الجهاز التنفيذي والدائرة الفنية كما ظهرت في تلك الفترة لجان لاصلاح البلدية.

واشار الى انه مع نهاية الخمسينات تألف في البلاد مجلس أعلى ضم رؤساء الدوائر الحكومية في الكويت والبعض من اصحاب الرأي والخبرة وفي هذه المرحلة وضعت عدة قوانين منها قانون البلدية لسنة 1960م والذي نصت مادته الثانية «أن تعمل البلدية على تقدم الكويت عمرانيا وصحيا عن طريق تنظيم المدينة وتجميلها ووقاية الصحة العامة وتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة في المساكن والطرقات واتخاذ ما يؤدي إلى تقدم الكويت ورفاهية سكانها».